A36-WP/167
P/14
12/9/07
(Information paper)
Arabic, English and French only[1]

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية - الدورة السادسة والثلاثون

الجلسة العامة

البند ١٠ من جدول الأعمال: انتخاب الدول المتعاقدة التي تمثل في المجلس

ترشيح الجمهورية التونسية لانتخابها عضوا بمجلس الإيكاو

(مقدمة من الجمهورية التونسية)

١- يسر الجمهورية التونسية أن تتقدم بأطيب تحياتها وتتشرف بإحاطتكم علما باعتزامها إعادة الترشح لعضوية مجلس منظمة الطيران المدني الدولي في الفئة الثالثة للثلاث السنوات القادمة (٢٠٠٧-٢٠١٠) خلال الانتخابات التي ستجرى فعالياتها بمناسبة الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي المزمع عقدها خلال الفترة الممتدة من ١٨ إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٧.

لقد كانت ولازالت الجمهورية التونسية منذ انتخابها سنة ٢٠٠٤ لعضوية مجلس منظمة الطيران المدني الدولي تسعى جاهدة بكافة الإمكانيات والوسائل لأداء مسؤوليات عضويتها في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي قصد المساهمة بدورها في مساعدة المجلس على تحقيق المنظمة لأهدافها المنشودة على النحو الذي تتطلع إليه شعوب الدول المتعاقدة وخاصة منها الدول النامية.

٢- أولت الجمهورية التونسية إهتماما خاصا بقطاع النقل الجوي بإعتباره ركيزة أساسية للنشاط الإقتصادي بالبلاد.

وقد تجلى ذلك بالخصوص في تطور نسق الإستثمار الذاتي وإنجاز المشاريع إلى جانب وضع جملة من الخطط العملية والآليات الهادفة إلى تطوير هذا القطاع الحيوي وإكسابه النجاعة والمردودية الكفيلتين بدعم تمركزه على النطاق العالمي وذلك في ظل التحولات والتطورات العميقة والمتسارعة التي يشهدها النقل الجوي.

ويساهم قطاع الطيران المدني بـ٢٪ من الناتج الداخلي الخام ويشغل حوالي ١٢,٠٠٠ عون.

---

[1] قدمت الجمهورية التونسية النسخ العربية والفرنسية والانجليزية

هذا ومن المتوقع أن يرتفع الحجم الجملي للاستثمارات في قطاع الطيران المدني (المطارات والملاحة الجوية) في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ إلى حوالي ٢٧٣ مليون دينار (ما يعادل ٢٤٠ مليون دولار أمريكي) منها حوالي ٥٥ مليون دينار (ما يعادل ٤٥ مليون دولار أمريكي) في مجال الملاحة الجوية.

أما بالنسبة لشركات النقل الجوّي فإن الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ ستشهد إقتناء ١٤ طائرة جديدة بإستثمارات جملية تناهز ١٠٠٠ مليون دينار (ما يعادل ٩٠٠ مليون دولار أمريكي).

٣- شهد قطاع الطيران المدني تطورا ملحوظا حيث تمت المبادرة بتحرير قطاع النقل الجوي لإدخال المنافسة تدريجيا عن طريق تشجيع المبادرات الخاصة و ذلك بالترخيص لناقلين وطنيين جديدين للعمل بجانب الناقل الوطني وخاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي غير المنتظم - Charter. كما سجلت الحركة الجوية للمسافرين عبر المطارات التونسية نموا سنويا يقدر بمعدل ٥,٨ بالمائة وإرتفع بذلك عدد المسافرين من ٦,٥ مليون مسافر سنة ١٩٩٣ إلى ١٠,٥مليون مسافر سنة ٢٠٠٦.

وتماشيا مع التوجهات والتطورات العالمية في مجال التحرير الإقتصادي للنقل الجوي على نحو تدريجي، وتنفيذا لقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة والهيئة العربية للطيران المدني لتطبيق برنامج زمني لإطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية من خلال تنظيم ثنائي يواكب هذه التوجهات والتطورات، قامت الجمهورية التونسية بتفعيل تطبيق هذا البرنامج على الأساس الثنائي مع عدد من الدول العربية.

ولمواكبة نسق تطور الحركة الجوية تم القيام بعدة اقتناءات بهدف ملائمة الأسطول لطبيعة شبكة الخطوط المستغلة وتحقيق التجانس المطلوب، حيث تم الترفيع في أسطول الطائرات ليبلغ ٥٦ طائرة يتم استغلالها من قبل ٦ شركات نقل تجاري.

كما تم العمل على إرساء شراكة مع الشركات العالمية المتخصصة في مجال الطيران المدني عبر ضبط قواعد تفاضلية وإمتيازات للمستثمرين والتي أدت إلى إحداث مركز للتكوين في الطيران بتونس للحصول على كفاءة الطراز لطراز A320 وA319 بمساهمة من مصنع الطائرات أرباص وشركة تلاس الفرنسية - Thales إلى جانب بعث مجمعين لصيانة الطائرات بمشاركة أهم الشركات الأوروبية SOGERMA EADS وLUFTHANSA TECHNICS.

٤- تشغل المصالح المختصة للطيران المدني بالجمهورية التونسية سبعة مطارات دولية بطاقة استيعاب جملية تقدر بـ ١٣,٥٥ مليون مسافر سنويا.

كما اعتمدت تونس استراتيجيات جديدة لإدارة المطارات بصورة تجارية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في عمليات تمويل واستغلال المطارات، الأمر الذي سوف يحسن مستوى الخدمات وأداء المطارات، ويساعد على نمو حركة المسافرين والبضائع. ويجسد مشروع تهيئة مطار جديد بالوسط الشرقي للبلاد هذا التوجه، حيث تم طرح إنشائه أمام القطاع الخاص على المستوى الوطني والدولي على أساس لزمة بناء وتشغيل ونقل ملكية (BOT) والذي من المتوقع أن يدخل حيز الاستغلال خلال سنة ٢٠٠٩ بطاقة استيعاب أولية تساوي ٥ مليون مسافر سنويا.

٥- لقد حرصت الجمهورية التونسية على الفصل بين الأنشطة الخدماتية والتجارية والأنشطة التي لها علاقة بالإشراف على السلامة والأمن ومراقبتها، حيث تم منذ سنة ١٩٧٠ إحداث هيكل له الاستقلال المالي لتقديم خدمات الحركة الجوية وإدارة المطارات الدولية والمعروف بديوان الطيران المدني والمطارات. ولمواكبة التطورات الجارية على المستوى

الدولي والمتمثلة بالخصوص في السياسات الإنفتاحية والتحررية المعتمدة على المستوين التنظيمي والتشغيلي والتوجهات الإقتصادية الجديدة في مجال الطيران المدني، قامت الجمهورية التونسية سنة ١٩٩٨ بإعادة هيكلة المصالح المختصة بوزارة النقل (الإدارة العامة للطيران المدني – CAA) وذلك بالتخلي عن بعض المهام والمشمولات الفنية لفائدة ديوان الطيران المدني والمطارات كتسليم إجازات أعوان الطيران المدني ووثائق صلوحية ملاحة الطائرات وتجديدها وذلك مع الإحتفاظ بمهام الإشراف والمراقبة.

وتحرص الجمهورية التونسية على إعطاء أهمية بالغة للمصادقة على الإتفاقات الدولية في مجال الطيران المدني والتي تم إيلائها مكانة خاصة في التراتيب الوطنية ونخص بالذكر منها إتفاقية الطيران المدني الدولي وملاحقها، حيث يتم العمل بصفة دائمة ومتواصلة على إدراج أحكامها ضمن القوانين والتراتيب الوطنية والقواعد التنفيذية المنظمة لأنشطة الطيران المدني. حيث تم في جوان سنة ١٩٩٩ إصدار مجلة جديدة للطيران المدني تنظم جميع أنشطة قطاع الطيران المدني بالإضافة إلى إصدار عدة نصوص تطبيقية تراعي مختلف الأحكام الواردة بملاحق اتفاقية شيكاغو.

٦- لقد حرصت الجمهورية التونسية منذ سنة ١٩٨٧ على مواكبة جميع التطورات الجارية في مجال إدارة الحركة الجوية وخاصة منها الحاصلة بمنطقة أوروبا. ويرجع ذلك إلى حجم الحركة الجوية المتبادل مع منطقة اوروبا والذي يمثل حوالي ٩٥ بالمائة من مجموع الحركة الجوية بالإضافة إلى الموقع المتميز بشمال أفريقيا وعلى ضفاف البحر الأبيض المتوسط والذي جعل من المجال الجوي التونسي كإحدى المجالات الرابطة بين منطقة أوروبا وإفريقيا.

وفي هذا الإطار، سعت الجمهورية التونسية إلى توفير أفضل الخدمات وتجهيز مصالح المراقبة الجوية بأفضل التجهيزات وأكثرها تطورا، حيث تم إدخال الخدمة الرادارية بالمجال الجوي التونسي منذ سنة ١٩٩٨ ذات تغطية متكررة – Redundancy شملت معظم أجزاء المجال التونسي، وتم رصد إعتمادات قدرها حوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي لتوسعة هذه التغطية خلال سنة ٢٠٠٩ لتشمل كامل إقليم تونس للطيران.

كما تقوم الجمهورية التونسية بتشغيل نظام ملاحي يلبي كافة المتطلبات الملاحية، ويتوافق مع متطلبات خطة منظمة الطيران المدني الدولي للملاحة الجوية وذلك بواسطة أحدث التجهيزات للملاحة والإتصالات وفقا للقواعد القياسية والإجراءات الدولية المعمول بها. ونظرا للعلاقات المتميزة التي تربط الجمهورية التونسية بمختلف الهياكل الأوروبية العاملة في مجال الطيران المدني، قامت وكالة الفضاء الأوروبية – ESA بتركيز محطة لمراقبة الموثوقية – RIMS بالجنوب الشرقي لتونس (مطار جربة جرجيس) وهي من أول المحطات التي يتم تركيزها بالقارة الإفريقية و التي تتدرج ضمن المنظومة الأوروبية للملاحة الجوية عبر الأقمار الإصطناعية (EGNOS).

٧- لقد سجلت عملية التدقيق الأولية التي أجريت لتونس سنة ٢٠٠١ في إطار برنامج التدقيق لمنظمة الطيران المدني الدولي – USOAP فوارق بالنسبة للعناصر المتصلة بالإشراف على السلامة (elements Critical) قدرت بـ١٥ بالمائة. وخلال مهمة تدقيق المتابعة (Follow-up) التي أجريت سنة ٢٠٠٤ تم تسجيل فوارق بسيطة قدرت بـ٣ بالمائة، علما وان مصالح الطيران المدني قامت بمجهودات كبيرة لتحسين مستوى الإشراف على السلامة في مجال الاستغلال الفني للطائرات عبر تدعيم الموارد البشرية والوسائل المستخدمة في أداء المهام إلى جانب إدخال برمجيات للمتابعة والتحليل. كما تم إرساء منظومة عملية مكنت من تحصل الوحدات المكلفة بهذه الأنشطة من الحصول على مصادقة للمواصفات ISO9001-2000 في مارس ٢٠٠٧.

وخلال المؤتمر السادس للمديرين العامين للطيران المدني حول سلامة الطيران المدني(٢٠٠٦)، قام الوفد التونسي المشارك بإعلام الأمانة العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي بموافقة الجمهورية التونسية على نشر تقارير مهمات التدقيق حول الإشراف على السلامة على موقع الواب الموجه للعموم وذلك في إطار العمل بالتوصية الصادرة عن المؤتمر والداعية لمزيد الشفافية في الإعلام عن مستوى سلامة الطيران المدني بالدول المتعاقدة.

أما بالنسبة لأمن الطيران المدني، فقد قامت الجمهورية التونسية بوضع برنامج وطني لأمن الطيران المدني وبرامج أمن لشركات النقل الجوي التونسية والمطارات الدولية وفقا لمتطلبات الملحق السابع عشر لإتفاقية شيكاغو والعناصر الإرشادية المتصلة به.

في إطار الحرص على تطبيق وتنفيذ توصيات منظمة الطيران المدني الدولي على إثر مهمة تدقيق حول أمن الطيران المدني التي أجريت للجمهورية التونسية خلال الفترة الممتدة من ٠٥ إلى ١٤ أفريل ٢٠٠٤ ضمن البرنامج العالمي للتدقيق حول امن الطيران المدني – Universal Security Aviation Programme، تم إعداد خطة عمل تصحيحية تتضمن بالخصوص مراجعة أقسام من البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني واستكمال البرنامج الوطني لجودة امن الطيران المدني ومراجعة البرامج الوطني للتكوين في مجال أمن الطيران المدني.

٨- حرصت تونس على مواكبة أنظمة الطيران المدني على المستوى الدولي وتقوم بمساندة جميع المبادرات التي تهدف إلى مزيد تدعيم امن وسلامة الطيران المدني الدولي مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة بالنسبة للدول النامية وتجسد مساهمة تونس في الآلية الدولية لتمويل مشاريع الرفع من مستوى سلامة الطيران المدني على المستوى الدولي (IFFAS)هذا التوجه.

كما تسعى تونس للعمل على التنسيق والمشاركة بصفة مباشرة في ضبط حلول تمكن من مساعدة الدول النامية وخاصة منها الإفريقية على بلوغ الأهداف المنشودة لخفض مستوى الحوادث بالنسبة لجميع المناطق إلى أقل من ضعف المستوى المسجل على الصعيد الدولي بحلول سنة ٢٠١٠.

إن مواقف تونس من المسائل المطروحة حول السلامة والأمن والبيئة والملاحة الجوية واقتصاديات النقل الجوي بالمنظمة، تتوافق مع رؤية وتوجهات اغلب الدول المتعاقدة بالمنظمة، حيث تتم الدعوة إلى ضرورة إدراج المرحلية في التنفيذ ومراعاة خصوصيات الدول النامية، مع التأكيد على وجوب خلق توازن بين مختلف المواقف والتطلعات في مجال الطيران المدني.

وانطلاقا مما سبق ذكره فإن الجمهورية التونسية تتطلع لإعادة ترشيحها لعضوية مجلس منظمة الطيران المدني ضمن الفئة الثالثة من الدول الممثلة بالمجلس، وذلك تأمينا للتمثيل المتوازن لمختلف المناطق الجغرافية الرئيسية في العالم، وفقا لقواعد التمثيل المعمول بها لدى منظمة الطيران المدني (المادة ٥٠ – الفقرة ب – ٣) من إتفاقية الطيران المدني الدولي، بإعتبار أن وجود تونس بمجلس المنظمة يؤمن تمثيل منطقة شمال إفريقيا، عملا بالاتفاق مع الدول المكونة لمنطقة شمال إفريقيا للتناوب على هذا المنصب لفترة ولايتين متتاليتين.

كما يحضى ترشح تونس بدعم من الهيئة العربية للطيران المدني واللجنة الإفريقية للطيران المدني.

هذا وتتطلع تونس إلى مواصلة جهودها مع أعضاء المجلس لتطوير صناعة النقل الجوي من أجل خدمة المجتمع الدولي بما يعود بالنفع والازدهار على جميع الدول المتعاقدة وخاصة منها الدول النامية

– انتهـــى –